العدد 1638 - السنة السادسة
الجمعة 9 شوال 1434 - الموافق 16 اغسطس 2013
Friday 16 August 2013 - No.1638 - 6th Year

525 قتيلاً حسب الإحصاءات الرسمية حتى الآن... والمسيحيون في عين عاصفة غضب الإسلاميين

«المحروسة» تبكي دماً .. والجماعة تواصل التصعيد

■ مئات من المحتجين يقتحمون مبنى محافظة البحيرة واستشهاد 3 من الشرطة خلال هجوم على قسم حلوان

محتج يبكي عند جثث قتلى العنف

متظاهرون من جماعة الاخوان خلال اشتباكات مع قوات الامن

■ مسيرات الأنصار مستمرة وحداد يتوعد بـ «إسقاط الانقلاب العسكري» ■ البلتاجي يدعو الشعب إلى النزول ويتهم السيسي بدفع مصر نحو حرب أهلية

القاهرة – وكالات: دعت جماعة الاخوان المسلمين في مصر أنصارها إلى مسيرة احتجاجية في القاهرة امس بعد مقتل 525 شخصا على الأقل في حملة أمنية لفض اعتصامين للرئيس المعزول محمد مرسي واشتباكات لاحقة تركت مصر أكبر الدول العربية سكانا في حالة من الاستقطاب والاضطراب.

وقالت الجماعة امس إنها ستسقط الانقلاب العسكري الذي أدى إلى عزل مرسي، مؤكدة على اعتزامها انتهاج «النضال السلمي»، على الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح يوم الأربعاء خلال فض اعتصامي المؤيدين لمرسي بميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة.

وقال مسؤول الاتصال والعلاقات الخارجية بجماعة الإخوان المسلمين جهاد حداد على صفحته الرئيسية على موقع التواصل الاجتماعي تويتر بالإنكليزية «سنظل دائما ملتزمون باللاعنف والسلمية سنظل أقوياء ومتحدون وأصحاب عزيمة».

وأضاف حداد وفقا لوكالة رويترز «سنمضي حتى نسقط هذا الانقلاب العسكري»، وذلك في أعقاب يوم دام أدى إلى مقتل المئات وسقوط آلاف الجرحى، وإلى إعلان السلطات المصرية عودة العمل بقانون الطوارئ وإعلان حظر التجول بعدد من المحافظات المصرية.

وكان القيادي بحزب الحرية والعدالة المنبثق عن الإخوان المسلمين محمد البلتاجي، شدد على أن الفريق الأول عبد الفتاح السيسي يدفع مصر إلى حرب أهلية، داعيا الشعب المصري للنزول للميادين للإعلان عن إنهاء الحكم العسكري.

وحث البلتاجي المصريين إلى النزول للشوارع للإعلان عن إنهاء الحكم العسكري حاليا لمصر. كما حث المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف «المجازر» في مصر

في الوقت نفسه أكد المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين أحمد عارف التزام مؤيدي مرسي بالسلمية وعدم الانجرار إلى العنف.

وتعرضت القاهرة ومدن أخرى لأعمال عنف صادمة يوم الأربعاء ولكنها اتسمت بالهدوء بدرجة كبيرة ليل الأربعاء بعد أن أعلنت الحكومة المدعومة من الجيش حالة الطوارئ لمدة شهر وفرضت حظر تجوال من غروب الشمس وحتى الساعات الاولى من الصباح في العاصمة و13 محافظة أخرى.

ولم يتضح بعد ما إذا كان الجيش سيتمكن من كتم غضب انصار الرئيس المعزول.

واشتبك إسلاميون من أنصار مرسي مع قوات الشرطة والجيش التي استخدمت الجرافات والقنابل المسيلة للدموع والذخيرة الحية يوم الأربعاء لفض اعتصامين في القاهرة والجيزة تحولا الى بؤرتين للمواجهة بين الاخوان والجيش.

وامتدت الاشتباكات بسرعة وقال مسؤول من وزارة الصحة امس إن 525 شخصا قتلوا ونحو 3717 اصيبوا بجروح في القاهرة والاسكندرية وعدة بلدات ومدن في مختلف ارجاء مصر التي يقطنها نحو 84 مليون نسمة.

وفي موقع اعتصام مسجد رابعة العدوية بالقاهرة قام جامعو القمامة امس بتنظيف المكان من بقايا الخيام المحترقة. وفكك الجنود المنصة المقامة في قلب مكان الاعتصام. وكان هناك مدرعة محترقة متوقفة في شارع قريب.

وتقول جماعة الاخوان المسلمين إن أعداد القتلى أعلى بكثير من البيانات الرسمية وقال متحدث باسمها إن نحو ثلاثة آلاف شخص قتلوا في «المذبحة». ومن المستحيل التحقق من البيانات بشكل مستقل نظرا لاتساع نطاق العنف.

ويمنح إعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجوال للجيش سلطات الاعتقال والاحتجاز لاجل غير مسمى التي احتفظ بها على مدى عقود في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك الذي اطاحت به انتفاضة شعبية عام 2011.

ويؤكد الجيش إنه لا يسعى للسلطة وانه تحرك الشهر الماضي لعزل مرسي استجابة للارادة الشعبية واحتجاجات حاشدة لكن الأزمة السياسية التي مزقت المصريين بين موال ومعارض لمرسي طغت على جهود استعادة الديمقراطية.

وتحدث رئيس الوزراء حازم الببلاوي في كلمة بثها التلفزيون قائلا «لم يكن قرارا سهلا» موضحا ان السلطات لم يكن أمامها خيار اخر.

واضاف الببلاوي إن الأمور «وصلت إلى درجة لا يمكن لدولة تحترم نفسها أن تقبلها.»

وامتدت أعمال العنف إلى خارج القاهرة فاشتبك انصار مرسي وقوات الأمن في الاسكندرية والمنيا وأسيوط والفيوم والسويس والبحيرة وبني يوسف.

وقالت قوات الأمن ووسائل الإعلام إن الإسلاميين شنوا هجمات انتقامية على أهداف مسيحية في عدة مناطق وأضرموا النيران في كنائس ومنازل وشركات يملكها أقباط بعد ان أعطى البابا تواضروس مباركته لعزل مرسي.

وقالت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية ان الكنائس هوجمت في المنيا وسوهاج واسيوط حيث فر المسيحيون عن طريق الاسطح إلى المبنى المجاور بعد أن احاطت حشود بالكنيسة ورشقتها بالحجارة.

وقال وزير الداخلية محمد ابراهيم في مؤتمر صحافي إن 43 شرطيا قتلوا في الاشتباكات.

وأكد مصدر أمني رفيع المستوى بوزارة الداخلية لوكالة أنباء الشرق الأوسط مقتل ثلاثة من رجال الشرطة في الساعات الأولى من صباح الخميس اثناء دفاعهم عن قسم شرطة حلوان. وقالت الوكالة إن مئات من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين قاموا في الساعات الأولى من الصباح بالتجمع امام قسم شرطة حلوان في محاولة لاقتحامه وهو ما ادى إلى وقوع اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن.

وقال التلفزيون المصري وشهود إن مئات من أنصار جماعة الاخوان المسلمين اقتحموا امس مبنى محافظة الجيزة واشعلوا النار في مدخله بعد الحملة التي شنتها قوات الأمن على أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي.

وبالبيانات الرسمية عن أعداد قتلى الأربعاء يتجاوز عدد القتلى منذ عزل مرسي 800 قتيل أغلبهم من أنصار الرئيس المعزول.

الرئاسة تنفي استقالة أي من مستشاري منصور

القاهرة – «كونا»: أكد مصدر رئاسي مصري مساء امس الاول انه لا صحة لما تردد عن استقالة أي من مستشاري رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور.

وأوضح المصدر الذي رفض الكشف عن هويته في تصريح صحافي أن الطاقم الرئاسي يقدر تماما المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وكانت شائعات ترددت عبر عدد من المواقع الاخبارية حول استقالة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور زياد بهاء الدين واستقالة المستشار الاعلامي للرئيس أحمد المسلماني وذلك عقب استقالة تقدم بها نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الدولية الدكتور محمد البرادعي.

الغرب يندد بالعنف وتركيا تدعو «الأمن» لعقد جلسة طارئة

عواصم – وكالات: تباينت مواقف العواصم الغربية على فض اعتصامي المؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي بالقوة، وان اجمعت جميعها على رفض العنف ودعت دول وشخصيات جميع القوى السياسية المصرية إلى تجنب العنف والعودة إلى العملية السياسية بينما طالبت تركيا بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي.

وذكرت وكالة رويترز أن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان طالب امس مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لمناقشة الوضع في مصر، بعد أن أدانت تركيا تدخل قوات الأمن المصرية العنيف ضد المعتصمين المطالبين بإعادة مرسي إلى السلطة، داعية الأسرة الدولية إلى وقف «المجزرة» في مصر فورا.

وفي رد فعلها على ما حدث الأربعاء في مصر طالبت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، قوات الأمن بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، كما دعت الحكومة المصرية المؤقتة إلى «إنهاء حالة الطوارئ في أسرع وقت للسماح باستئناف حياة طبيعية».

وأعربت المسؤولة الأوروبية عن أسفها أيضا لاستقالة محمد البرادعي –نائب الرئيس المصري– من منصبه، معتبرة أن «العنف اليوم وإعلان حالة الطوارئ وقرار البرادعي بالاستقالة «لن تشيع المناخ الملائم» لإرساء أجواء ديمقراطية بمصر.

وكان الاتحاد الأوروبي قد دعا جميع الأطراف إلى «إبداء أقصى قدر من ضبط النفس»، في حين اعتبر رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز أن «سقوط هذا العدد الكبير من القتلى غير مقبول».

وتعليقا على الأمر ذاته دعا وزير خارجية ألمانيا غيدو فسترفيله جميع القوى السياسية في مصر إلى تجنب العنف، والعودة فورا إلى العملية السياسية، والحوار لإيجاد حلول توافقية للأزمة التي تعصف بالبلاد.

وقال فسترفيله، إن المجتمع الدولي لن يسمح بأي تصعيد للعنف، ودعا إلى ضرورة وقف ما وصفها بعمليات سفك الدماء في مصر، مضيفا أنه يتعين على الحكومة المصرية تحمّل مسؤوليتها في ضمان حق التظاهر السلمي وحمايته. من جهته اعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ عن «القلق العميق لتصاعد العنف في مصر»، مدينا استخدام القوة وداعيا «قوات الأمن إلى التحرك بضبط نفس».

وفي أحدث رد فعل فرنسي استدعت وزارة الخارجية الفرنسية امس السفير المصري في باريس إلى قصر الإليزيه. وكان وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس قد أصدر بيانا قال فيه إن «باريس تدين بحزم كبير أحداث العنف الدامية التي وقعت في مصر وتطالب بوقف فوري للقمع».

كما أعلن الوزير الفرنسي أنه طلب «من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومن شركائنا الأساسيين اتخاذ موقف دولي عاجل في هذا الاتجاه».

كما اعتبرت وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو أن تدخل الشرطة «لا يسهم في إيجاد تسوية» ودعت قوات الأمن إلى المزيد من «التحكم في النفس».

من جهتها استدعت إكوادور سفيرها لدى مصر للتشاور. وقالت وزارة خارجية الإكوادور في بيان مقتضب إن الشعب المصري اختار مرسي زعيما له بشكل دستوري.

في حين كانت موسكو أكثر تحفظا إذ اكتفت بدعوة جميع القوى السياسية في مصر إلى ضبط النفس دون إدانة تدخل قوات الأمن.

وقالت الخارجية الروسية في بيان «في هذه المرحلة الصعبة التي تشهدها مصر، ندعو جميع القوى السياسية في هذا البلد الصديق إلى التحلي بضبط النفس بهدف تجنب تصعيد جديد للتوتر وسقوط ضحايا أخرى» كما دعت كل الأطراف المصريين إلى الحوار.

«الجامعة» تهب للتضامن مع مصر.. والبرلمان العربي يدعو إلى الاحتكام للغة العقل

عواصم – وكالات: أعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية امس عن بالغ حزنها وتأثرها بسقوط عدد من الضحايا والمصابين بين صفوف المدنيين وقوات الأمن المصرية خلال عملية فض الاعتصام يوم امس.

وقالت الامانة العامة في بيان صحافي انها تتوجه الى الشعب المصري وأسر الضحايا بتعازيها ومواساتها وتؤكد تضامنها «مع مصر وشعبها الأبي واستعدادها الكامل لتقديم كل ما يطلب منها للوقوف مع مصر في هذه الظروف العصيبة».

وأوضح البيان أن «الأمانة العامة تأخذ في الاعتبار ما قامت به الحكومة المصرية من اجراءات سيادية وتقدير للموقف لمواجهة التطورات الخطيرة واحتواء الانفلات الأمني وتحمل مسؤولياتها الوطنية لحفظ أمن واستقرار الوطن». ودعا البيان جميع الدول العربية الى تجسيد روح التضامن العربي والوقوف مع الشقيقة مصر في هذه المرحلة العاصفة من تاريخ الوطن العربي حتى تظل مصر المستقرة والقوية عنصرا فاعلا في حفظ الأمن الجماعي العربي ومنارة للتنوير الحضاري ولاستقرار المنطقة ورقيها. من جانبه دعا رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان امس «الأشقاء في مصر الى الاحتكام للغة العقل والحرص على حرمة الدم المصري والعمل على إنهاء الأزمة الحالية التي أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى من أبناء الشعب المصري الشقيق». و تقدم الجروان بخالص العزاء لأسر ضحايا الأحداث مناشادا أبناء الشعب المصري الالتفاف على كلمة سواء والارتفاع فوق المصالح الضيقة وتغليب مصلحة الوطن العليا على ما عداها من مصالح أخرى.

انصار لمرسي خلال مواجهات رابعة العدوية

«الاستئناف» تمدد حبس مرسي

القاهرة – «كونا»: قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة للتحقيق في وقائع اقتحام السجون وما ارتبط بها من قضايا تخابر وقتل وشروع في قتل المستشار حسن سمير امس تجديد حبس الرئيس المصري المعزول محمد مرسي لمدة 30 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي تجري معه.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط أن قاضي التحقيق انتقل الى الرئيس المعزول في محبسه وقام باستجوابه ومواجهته بما توافر من أدلة أسفرت عنها التحقيقات وأكدتها تحريات جهاز الأمن الوطني.

وتضمنت الاتهامات المنسوبة الى مرسي السعي والتخابر مع حركة حماس الفلسطينية للقيام بأعمال عدائية في البلاد والهجوم على المنشآت الشرطية والضباط والجنود واقتحام السجون المصرية وتخريب مبانيها ووضع النيران عمدا في سجن وادي النطرون.

وتضمنت الاتهامات ايضا تمكين السجناء من الهرب وهروب مرسي «شخصيا» من السجن واتلاف الدفاتر والسجلات الخاصة بالسجون واقتحام أقسام الشرطة وتخريب المباني العامة والأملاك وقتل بعض السجناء والضباط والجنود عمدا مع سبق الاصرار واختطاف بعض الضباط والجنود في اشارة الى الاحداث التي رافقت ثورة 25 يناير عام 2011.

وحضر التحقيقات مع مرسي محام منتدب حيث أبدى دفاعه ودفوعه كاملة خلال التحقيق.